Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

التاريخ: 2018/09/11

موقف مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أحكام الإعدام الأخيرة في مصر يمثل الحد الأدنى في مواجهة قمع النظام المصري

رد وزارة الخارجية المصرية يؤكد ان النظام المصري في حالة غيبوبة

ادعاء النظام المصري حول امتلاكه قضاء مستقلا هو ادعاء كاذب

رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا بتصريحات ميشيل باشليه مفوضة الأمم المتحدة الجديدة لحقوق الإنسان الرافض لأحكام الإعدام الأخيرة ضد معارضي النظام المصري على خلفية اتهامهم فيما عرف بقضية الغرفة عمليات رابعة"، ومطالباتها بإلغاء تلك الأحكام ومعاقبة المسؤولين عن فض الاعتصامات بالعنف.

وأضافت المنظمة أن تصريحات باشليه التي قالت فيها أن العقوبات لو تم تنفيذها فإنها ستمثل إجهاضا كبيرا للعدالة لا يمكن الرجوع فيه، هي الحد الأدنى لمواجهة آلة القمع في مصر وهي تصريحات تتفق مع موقف كافة المنظمات الحقوقية المتابعة للشأن المصري الذي يشهد انهيارا مستمرا في منظومة حقوق الإنسان.

ولفتت المنظمة إلى أن منظومة العدالة المصرية منهارة بالكامل ولا يتاح فيها لأي متهم أن يحظى بأي فرصة للمحاكمة العادلة، حيث يحاكم المتهمون أمام دوائر مدنية خاصة صممت خصيصا للتنكيل بهم، أو أمام دوائر عسكرية لا تمتلك الحد الأدنى من الحياد والاستقلال، لتصدر عن تلك

Email:info@aohr.org.uk
Tel: 0044 20 31 88 4107
Fax: 0044 20 31 88 4108
PO BOX 68981 LONDON NW26 9FY

المحاكم أحكاما قاسية تصل إلى الإعدام بحق العشرات كما حدث في الحكم الأخير، وفي المقابل يوفر القضاء الإفلات التام من العقاب لمرتكبي الجرائم من رجال الأمن أو المسوولين التنفيذيين في الدولة.

وأدانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تصريحات وزارة الخارجية المصرية الرافضة لتوصيات المفوضة السامية، والتي وصفتها بالخروج عن المهنية والحيادية.

وبينت المنظمة أن ادعاء النظام المصري حول امتلاكه قضاء مستقلا هو ادعاء مستهلك، بات مرفوضا من كل المراقبين لحالة القضاء المصري في السنوات الأخيرة، وهو قول مأثور لكافة الأنظمة المستبدة التي تتسف حياد موسسات الدولة وتسيس القضاء ثم تتشدق بنزاهة أحكامه النابعة من إرادتها السياسية المناهضة لحقوق الإنسان.

وأوضحت المنظمة أن هذه القضية تحديدا هي نموذج واضح لسحق العدالة في مصر، حيث أن النظام المصري لم يكتف بقتل المئات من المعتصمين السلميين في أكبر مجزرة شهدتها مصر في العصر الحديث، مع ضمان إفلات مرتكبيها من العقاب، بل قام بمحاكمة من نجا من القتل باتهامات ملفقة ليواجهوا أحكاما بالإعدام والسجن المويد والمشدد.

كما أنه تم توثيق تواطو المحكمة مصدرة الحكم الأخير بشكل فج في طمس الأدلة الواضحة التي تثبت براءة المتهمين وتدين قوات الأمن باستخدام القوة المميتة في مواجهة متظاهرين عزل، حيث قامت بإتلاف الاسطوانة التي تحوي تصوير كامل المجزرة من كل الزوايا والتي تم تقديمها من جانب احد الشهود.

Email:info@aohr.org.uk
Tel: 0044 20 31 88 4107
Fax: 0044 20 31 88 4108
PO BOX 68981 LONDON NW26 9FY

ودعت المنظمة المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة إلى اتخاذ موقف أخلاقي واضح من جرائم النظام المصري، وخاصة أحكام الإعدام، فالنظام المصري عازم على إزهاق أرواح المزيد من المعارضين عبر ساحات القضاء.

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا

Email:info@aohr.org.uk

Tel: 0044 20 31 88 4107
Fax: 0044 20 31 88 4108
PO BOX 68981 LONDON NW26 9FY